1993 06 11 - 0001 - 6

الأنوار 11.6.93

المخطوفون ... آخر الملفات

قضية المخطوفين آخر الملفات العالقة في مسار الحرب اللبنانية . وهي تذبو حيناً وتتوهج أحياناً . لتعيد الى الذاكرة . الأيام السود وما حملته من مجازر ومذابح وقتل على الهوية وتهجير واجتياح أبناء المصير الواحد لاخوانهم في صراع مجنون .

واذا كان تحرك « أهالي المخطوفين » ومن معهم عاد الى الأذهان أمس بعد أن كاد ينساهم الجميع ، فان عدم اقفال هذا الملف الذي بدأ في العام ١٩٨٣ أو قبلها ، وتحديداً بعد اغتيال الرئيس بشير الجميل يطرح أكثر من تساؤل :

أولاً : لماذا لم يقفل هذا الملف الذي يفتح جروحات مرة . ومن المسؤول عن اقفاله واستمراره ؟

وثانياً : لماذا تتحرك هذه القضية وتندفع الى الواجهة في أوقات محددة ، ثم لتعود الى الظل ، وهل تقدمها وتراجعها يرتبط بعوامل تتجاوز أبعادها الانسانية وجراحها الموجعة .

ثالثاً : لماذا لا تتعاطى الدولة مع هذه القضية بصراحة وجدية ، فاذا كان هناك من مخطوفين فاين هم ومن يحتجزهم . ولماذا لا يطلق سراحهم ، واذا لم يكن هنالك من مخطوفين فلماذا لا تملك الدولة الجرأة لمواجهة الحقيقة بجدية ، حتى ولو كانت الحقيقة مرة وصعبة ، فهي على صعوبتها تبقى أسهل من أن تترك مجموعة من الأمهات والزوجات الثكلى يحملن صوراً على صدورهن لأبناء وأزواج لا يعرفن مصيرهم .

لا يختلف اثنان على صدقية الأمهات والزوجات اللواتي يطفن الشوارع ويتسكعن في الزوايا وقرب المؤسسات الرسمية ، بانتظار جواب شاف أو كلمة تحيي الأمل المفقود ، ولكن ثمة تساؤلاً أو شكاً حول بعض من يحاول الافادة من هذه القضية وحمل رايتها لتحقيق أهداف مهما علت ، تبقى رخيصة أمام التلاعب بمشاعر أم فقدت ابنها ، أو زوجة تنتظر شريكها وفتح الجراحات المندملة .

ولا بد من ملاحظة نوردها في هذا السياق ، فقد وصلت أمس المسيرة الى قرب المقر الرئاسي ، وبعد اتصالات طلب منها تكليف اثنين لمقابلة رئيس الجمهورية ونقل مطالبها له ، فطالبت المسيرة بثلاثة فتمت الموافقة ، فطالبوا ثانية باربعة ثم خمسة ، ثم ستة والسبب انهم لم يتفقوا على اثنين أو ثلاثة وحتى أربعة ، وبقي هناك من يريد الانضمام الى الوفد ، والغريب ان الذين كانوا يصرون على زيادة عدد اعضاء الوفد ، لم يكونوا من ذوي المخطوفين وليس على صلة بهم .

وثمة امر آخر لا بد من التوقف عنده وهو ما يتردد عن مشروع لاعطاء تعويضات لذويهم ، أو احتساب سنوات خدمة مثل ٢٥ سنة ، وهنا يبرز التساؤل : كيف يمكن تحديدهم ، ولماذا لا يعتبر كل المفقودين منذ العام ١٩٧٥ وحتى اليوم ، وكل الذين قتلوا من دون أن يكون لهم ذنب في المعارك ، أو الذين ذبحوا على الهوية كالمخطوفين وبالتالي يسري عليهم هذا القرار ، أو ليسوا هم ضحايا كغيرهم .

ان المطلوب هو التعاطي بجدية ووضوح وصراحة مع هذه القضية وعدم حلها ، على طريقة الهروب الى الأمام ، وبالتالي الانتقال من أزمة محددة الى أزمة لا حدود لها .

واخيراً نروي هذه القصة : قيل ان أحد الملوك في قديم الزمان أراد تعليم حماره ، وأرسل في طلب الجميع من أهل العلم ، وقال انه سيعطي من يتصدى لهذه المهمة ما يريد من المال وان فشل سيقتله ، فلم يتقدم أحد ، وبعد أيام دخل أحدهم على الملك وابدى استعداده للمهمة ، وبعد أن قبض الأجر مقدماً ، طلب مهلة خمس سنوات لتعليم الحمار .

ولما سئل كيف تتجرأ على ذلك ، والحمار لن يتعلم وانت ستموت فأجاب : بعد خمس سنوات إما أن يموت الملك أو يموت الحمار والا أموت أنا .

أحمد عزالدين